الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-17

"فجر التغيير" شعار التشريعيات القادمة

سلطة الانتخابات تجيب عن تساؤلات المترشحين

■ شهادة إرجاء الخدمة الوطنية مرفوضة في ملف الترشح

وضعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عبر موقعها الإلكتروني، خانة خاصة للإجابة عن أسئلة المترشحين لتشريعات 12 جوان القادم. وأكدت سلطة محمد شرفي أنه "لا يوجد أي فرق" بين المترشحين الأصليين والإضافيين، في انتظار أن تفصل في الشروط التقنية لورقة التصويت وكيفية ترتيب المترشحين. كما كشفت السلطة الانتخابية عن شعار التشريعات القادمة. يتلقى المنسقون والمندوبون الولائيون للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، العديد من الاستفسارات والتساؤلات بخصوص الترشح للتشريعيات القادمة، وفي هذا السياق، خصصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بريدا إلكترونيا للتواصل معها وطرح مختلف الاستفسارات، كما وضعت خانة خاصة في موقعها الإلكتروني للإجابة عن بعض التساؤلات، حيث أكدت سلطة محمد شرفي أن الترشح يتم بالدائرة الانتخابية المسجل فيها، وذلك طبقا للمادة 200 من قانون الانتخابات، وهذا بعد أن أبدى البعض رغبة في الترشح في دائرة انتخابية غير مسجل ضمن قوائمها الانتخابية، ويسأل عن إمكانية الترشح من خلال تقديم شهادة الإقامة. من جهة أخرى، يتساءل بعض من قام بسحب استمارات التوقيع تحت رعاية حزب سياسي وبعدها انسحب منه، ويرغب في الترشح في قائمة مستقلة، حيث أوضحت السلطة الانتخابية أنه "لا يوجد مانع قانوني يحول دون الترشح في قائمة حرة شريطة استيفاء الشروط القانونية". وفيما يتعلق بالحضور الشخصي للنائب وبصم استمارة اكتتاب التوقيع، أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه "يستوجب على الناخب الحضور الشخصي أمام الضابط العمومي للمصادقة على توقيعه". وهو السؤال الأكثر تداولا من طرف الراغبين في الترشح بالنظر للصعوبات الموجودة في الميدان.

وبخصوص اشتراط القانون بطاقة التعريف البيومترية للمصادقة على الاستمارات، أوضحت السلطة أنه بإمكان الناخب تقديم أي وثيقة رسمية تثبت الهوية للمصادقة على التوقيع سواء بطاقة التعريف البيومترية، بطاقة التعريف الوطنية العادية، رخصة القيادة أو جواز السفر. وبخصوص السؤال الأكثر طرحا من طرف الشباب وهو تقديم شهادة إرجاء الخدمة الوطنية في ملف الترشح، أكدت السلطة أن "على المترشح أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها طبقا للمادة 200 من القانون العضوي للانتخابات".

كما تلقت سلطة الانتخابات العديد من التساؤلات بخصوص شرط المناصفة المنصوص عليه في المادة 317 من قانون الانتخابات، وأوضحت أن المادة 191 من القانون نصت على مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ضمن قائمة المترشحين، وإذا لم يتم تحقيقيه "يقدم طلب الترخيص بالإعفاء من هذا الشرط ضمن ملف الترشح عند إيداعه أمام منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للفصل فيه".

وفيما يتعلق بتأسيس التحالفات بين الأحزاب السياسية، هل ستكون قبل جمع التوقيعات أو قبل ذلك، أكدت سلطة الانتخابات أنه "تبعا للمواد 201,202,316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وكذا المنشور رقم 01 الموقع من طرف محمد شرفي "يقدم تحالف الأحزاب رسالة من قبل ممثل المعتزمين الترشح المخول قانونا يعلن فيها نية تكوين قائمة ترشيح، وتبعا لذلك يقوم بسحب استمارات اكتتاب التوقيعات والوثائق المتعلقة بتكوين ملف الترشح، وأن إيداع الملف يكون مطابقا لنية الترشح في تكوين تحالف".

كما فصلت سلطة الانتخابات، بخصوص الوضعية تجاه إدارة الضرائب، وأكدت أنه "يمكن للمترشح تقديم رزنامة شريطة موافقة إدارة الضرائب على ذلك". كما أوضحت أن المقصود بالمستوى الجامعي هو أن يكون المترشح "مسجلا بالجامعة أو حاصلا على شهادة جامعية".

من جهة أخرى، كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن الشعارات المعتمدة في الانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل. ويتعلق الأمر بشعارين اثنين: الأول يحمل عبارتين "تريد التغيير.. أبصم" باللغتين العربية والأمازيغية، أما الشعار الثاني فيحمل عبارة "فجر التغيير" بالعربية والأمازيغية.

ع.بن

الشعب

«فجر التغيير» ثاني شعار رسمي للتشريعيات

أحزاب وقوائم مستقلة تشرع في إيداع الملفات

شرعت أحزاب وقوائم مستقلة، في إيداع ملفات الترشح للتشريعيات المقبلة، على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في وقت اختارت الأخيرة «فجر التغيير» كشعار ثان لهذه الاستحقاقات بعد «تريد التغيير أبصم».

حمزة محصول

بدأت المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة، بتلقي تصاريح الترشح للانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل، من قبل الأحزاب والقوائم المستقلة (الحرة)، التي استكملت عملية جمع التوقيعات واستوفت الإجراءات المطلوبة قبل الإيداع.

وتستمر العملية إلى غاية 22 أفريل الجاري، حيث تنص المادة 203، من القانون العضوي للانتخابات، على أن «أجل إيداع قوائم المترشحين ينتهي 50 يوما قبل تاريخ الاقتراع». وفي السياق، أعلنت بعض الأحزاب عن شروعها في إيداع التصاريح بالترشح على مستوى الولايات الجنوبية وخاصة العشر المستحدثة مؤخرا، نظرا للسهولة التقنية لاستيفاء الشروط.

ومعظم الولايات الجنوبية والمستحدثة، دوائر انتخابية لا يتجاوز عدد المقاعد المخصصة لها 3 مقاعد، وهو ما يعني 5 مترشحين على الأكثر في كل قائمة. لكن الإشكال الذي وقعت فيه معظم الأحزاب وأصحاب القوائم المستقلة، هو استيفاء شرط المناصفة، لصعوبة تجسيده، ما جعلها تلجأ إلى السلطة المستقلة للانتخابات، لطلب الترخيص بالإعفاء من هذا الشرط، طبقا للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في قانون الانتخابات الجديد.

وتعكف المندوبيات الولائية على دراسة ملفات الترشح المودعة لها، والنظر في مدى استيفائها للشروط المطلوبة، بالنسبة للقائمة أو المترشحين، ويجب أن يكون كل رفض «معللا تعليلا قانونيا صريحا بقرار من منسق المندوبية الولائية أو منسق السلطة لدى الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج».

ووفق المادة 206 من قانون الانتخابات، يجب أن يبلغ قرار الرفض تحت طائلة البطلان، خلال 8 أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، وفي حالة انقضاء هذا الأجل يعد الترشيح مقبولا.

ولمن ترفض ترشيحاتهم ضمن القوائم الانتخابية، الحق بالطعن أمام المحاكم الإدارية إقليميا، خلال 3 أيام كاملة من تاريخ تبليغه، لتفصل الأخيرة في مدى أقصاها 4 أيام.

ووضع المشرع هذه المرة شروطا عديدة يجب أن تتوفر في كل من يريد الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني، على رأسها حسن السلوك، وعدم الارتباط بشبهات المال الفاسد وعدم ممارسة المهام النيابية لعهدتين برلمانيتين منفصلتين أو متتاليتين.

في المقابل، كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الخميس، عن شعار رسمي ثان، للانتخابات التشريعية المقبلة، هو «فجر التغيير»، وسيظهر في ملصقاتها الإشهارية بالمساحات العمومية. قد اختارت في الأيام القليلة الماضية، شعار «تريد التغيير... أبصم».

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

شهادة الرجاء تجاه الخدمة الوطنية مرفوضة في ملف الترشح للتشريعيات

أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن دفع شهادة الإرجاء من الخدمة الوطنية بدل الإعفاء أو أداء الخدمة مرفوضة في ملف الترشح للانتخابات التشريعية القادمة. وأوضحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيان على موقعها الالكتروني، أن على المترشح للانتخابات التشريعية القادمة من صنف الذكور تقديم شهادة تثبت أداءه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها طبقا للمادة 200 من القانون العضوي للانتخابات وبخصوص اشتراط القانون بطاقة التعريف البيومترية للمصادقة على الاستمارات، أوضحت السلطة أنه بإمكان الناخب تقديم أي وثيقة رسمية تثبت الهوية للمصادقة على التوقيع سواء بطاقة التعريف البيومترية، بطاقة التعريف الوطنية العادية، رخصة القيادة أو جواز السفر. كما أكد بيان السلطة أنها تلقت العديد من التساؤلات بخصوص شرط المناصفة المنصوص عليه في المادة 317 من قانون الانتخابات، وأوضحت أن المادة 191 من القانون نصت على مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ضمن قائمة المترشحين، وإذا لم يمكن تحقيقيه يقدم طلب الترخيص بالإعفاء من هذا الشرط ضمن ملف الترشح عند إيداعه أمام منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للفصل فيه وفيما يتعلق بتأسيس التحالفات بين الأحزاب السياسية، هل سيكون قبل جمع التوقيعات أو بعد ذلك، أكدت سلطة الانتخابات أنه تبعا للمواد 201، 202 و316، من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وكذا المنشور رقم 01 الموقع من طرف محمد شرفي يقدم تحالف الأحزاب رسالة من قبل ممثل المعتزمين الترشح المخول قانونا يعلن فيها نية تكوين قائمة ترشيح وتبعا لذلك يقوم بسحب استمارات اكتتاب التوقيعات والوثائق المتعلقة بتكوين ملف الترشح وأن إيداع الملف يكون مطابقا لنية الترشح في تكوين تحالف. كما فصلت سلطة الانتخابات، بخصوص الوضعية تجاه إدارة الضرائب، وأكدت أنه يمكن للمترشح تقديم رزنامة شريطة موافقة إدارة الضرائب على ذلك.

محمد.د

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

قال إن الاستحقاقات المقبلة جاءت وسط تحديات داخلية وخارجية تواجهها البلاد

تبون: «عبِّروا بكل حرية لاختيار ممثليكم يوم 12 جوان»

■ الرئيس يدعو إلى تغليب المصلحة العليا للبلاد وتجاوز الاعتبارات الضيّقة

دعا رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، كافة الشعب الجزائري، إلى التعبير بكل حرية وبأسمى الطرق الحضارية عن ممثليه في تشريعيات الثاني عشر جوان القادم، مؤكدا على أن المسار الديمقراطي هو اختيار الجزائر السيّدة الحرة من أجل تثبيت دعائم السلم والأمن خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

حبيبة محمودي

وشدّد الرئيس في كلمة ألقتها نيابة عنه، وزيرة الثقافة، بمناسبة الاحتفاء بـ«يوم العلم» المصادف للسادس عشر أفريل من كل سنة، على ضرورة تضافر جهود مؤسسات الدولة والطبقة السياسية، وفعاليات المجتمع المدني خدمة للمصلحة العليا للبلاد ومساهمة في إنجاح استحقاقات جوان القادمة «أغتنم هذا اليوم من أيام الذاكرة الوطنية لأدعو كافة الشعب الجزائري، بكل شرائحه وفئاته، إلى التعبير بكامل الحرية وبأسمى الطرق الحضارية عن اختياره لممثليه، ونحن على أبواب استحقاقات سياسية، في ظلّ تحدياتٍ داخلية وخارجية»، مذكرا هنا بأهمية تغليب مصلحة الوطن عما سواه من النَّزَعات والاعتبارات الضيقة.

«واثقٌ مِن أنَّ بنات وأبناء الجزائر، سيمضون إلى وضع هذه اللبنة الأساسية في مسار بناء جزائرٍ جديدة، ولن يَنال من عزمهم خِداع أولئك الذين سَقَطوا في وَحْلِ مُحاولاتِ زعزعةِ الاستقرار، وبثِّ الفُرقة».

ونوّه الرئيس تبون بالمناسبة، بجهود الوطنيين المخلصين وتثمين وقوف الشباب بالتزامهم الوطني ووعيِّه بالرهانات الحالية، في وجه تكالب المساعي العدائية التضليلية، ومخططاتها التآمرية الرامية إلى المساس بتماسك الشعب الجزائري وقداسة الوحدة الوطنية.

ووجه الرئيس نداءً إلى الجزائريين ليجعلوا من أيامهم كلِّها احتفالا بالعلم، وسعيا وراء كل جديد في عالم المعرفة والإبداع والتكنولوجيا، قائلا: «وفي يوم العلم هذا، لا يفوتني أن أحث بناتي وأبنائي الشباب من التلاميذ والطلبة في المدارس والجامعات ومعاهد ومراكز التكوين، أن يشُقُّوا طريقهم نحو التألق والنجاح بالاجتهاد والعلم ومكارم الأخلاق»، مؤكدا على أن الشعب الجزائري، يسجل للشيخ عبد الحميد ابن باديس، ولجمعية العلماء المسلمين، دورا رائدا في الحفاظ على الهوية الوطنية.

واستذكر الرئيس خصال ومناقب العلامة عبد الحميد ابن باديس وجمعية العلماء المسلمين ودورهما في الحفاظ على هوية الأمة، وتُراثها ومكونات الشخصية الوطنية، ومحاربة الأساليب التدجيلية، في صورة تعكس اليوم مدى تطلع المواطن إلى التمسك بهويته، والاعتماد على طاقاته، إلى سياسات ناجعة للتعامل مع إشكالاتِ الحاضر وتحدِّيات الغد، تقوم على الاستثمار الحقيقي في الإنسان، باكتساب العلم والمعرفة، والتحكُّم في التكنولوجيا وخوض عالم المعلوماتية والاتصالات.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

Les partis adhèrent

Le message du président de la République aux Algériens, à l'occasion de la Journée du savoir, dans lequel il les invite à «choisir librement leurs élus» et de «manière civilisée» lors du scrutin du 12 juin prochain, n'a pas laissé indifférents les partis prenant part à ce rendez-vous électoral. En effet, chacun y va de sa propre lecture. C'est ainsi que pour Hocine Salah, responsable du parti El Binaa, le message du chef de l'Etat constitue un appel «pour une participation importante à l'élection», note-t-il, précisant que «la participation est la seule manière de rendre ces élections transparentes, limpides et pour qu'elles puissent faire ressortir la vraie volonté du peuple». «Le hirak du 22 février s'est exprimé en masse dans les rues, nous espérons que tous ceux qui y ont participé viendront aux urnes le jour du scrutin», déclare-t-il spécifiant que «la meilleure manière de produire le changement est d'aller voter».

Le même responsable rappelle que «le 22 février nous a donné un grand espoir, nous souhaitons revoir ce même espoir lors des prochaines élections législatives», avant de faire observer que «le citoyen doit être conscient maintenant que le changement ne peut venir que par l'action et l'élection est l'une des actions les plus fortes». Estimant que «c'est bien beau de sortir dans la rue», il a indiqué que «ce n'est pas suffisant car la seule manière de garantir ce changement c'est d'aller en force aux urnes et de s'exprimer».

Ahmed Chérifi, du Mouvement de la société pour la paix (MSP), considère, de son côté, que la lettre du Président est en rapport avec des inquiétudes qui peuvent peser sur le prochain scrutin législatif. «Les prochaines élections législatives sont sujettes à un boycott, à une faiblesse du taux de participation et à d'éventuels dépassements surtout dans les régions qui boycottent l'élection, où il se pourrait qu'il y ait des intimidations et des tentatives d'empêchement des citoyens d'aller voter», constate-t-il, précisant que «le président de la République a souhaité s'adresser aux citoyens pour les appeler à voter librement et à s'entourer d'un comportement civilisé et civique». Mohamed Daoui, du parti El Karama, quant à lui, annonce d'entrée que «nous adhérons pleinement à la lettre du Président et c'est une bonne chose que le chef de l'Etat évoque l'impératif d'un vote moderne et de comportements civilisés et libres». De l'avis du président du parti El Karama, «l'expression du Président signifie tout autant qu'il offre des garanties quant à l'absence de la politique des quotas et que chaque liste électorale sera soumise au peuple et au peuple seulement, qui sera libre de la choisir ou non». «Quand le président de la République donne des gages sur la crédibilité du scrutin, il est certain que ça influera positivement sur le taux de participation qui aura tendance à augmenter», fait-il observer. Dans le même ordre d'idées, Daoui révèle que «la seule solution à la crise que nous vivons est l'expression populaire à travers le vote».

De son coté, Djamel Benabdesslam, président du Front de l'Algérie nouvelle (FAN), a expliqué que « le président de la République a fait un discours sur ce qui doit se faire normalement, autrement dit que le peuple aille librement vers les urnes pour choisir, de son propre chef, ses propres représentants». Aux yeux de Benabdesslam, «cet appel du Président est aussi adressé à ceux qui ne votent pas et qui empêcheraient leurs concitoyens d'aller voter». «Il faut éviter l'empêchement des élections et la violence et laisser les votants s'exprimer librement», préconise-t-il.

■ **Hakem Fatma Zohra**

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

Quand la jeunesse répond présent

L'ÉVEIL de la jeunesse algérienne et son engouement pour l'acte politique se confirment de plus en plus.

■ Ali AMZAL

Crescendo, les annonces pour se présenter aux législatives prochaines, sous l'aile des partis politiques déjà en lice, ou indépendants, se font plus fréquentes sur les réseaux sociaux. Un phénomène qui avait disparu de la scène politique durant les dernières décennies, sous l'arrogance et l'image imposante du vieux politicien, costumé en toutes circonstances accaparant la parole et l'acte au point de réduire l'élément jeune à l'unique servitude de son ascension.

Cette vision de l'exercice de la politique semble se dissiper sous le poids des nouvelles ouvertures contenues dans la nouvelle Constitution et dans le nouveau Code électoral, constituant un appel clair aux jeunes pour prendre leur destin et celui de leurs pays en main. Il faut dire que la révolution populaire et pacifique qui a réussi la prouesse de déloger un régime despotique qui régnait depuis des lustres, se compose essentiellement de jeunes qui se sont soulevés pour dénoncer l'injustice sociale, la dictature et la hogra ».

Ce fut le vrai déclic, un tournant déterminant que des parties obscures tentent de dévoyer et de récupérer pour compromettre le processus démocratique et plonger le pays à nouveau dans l'anarchie et le chaos.

C'est précisément à ce niveau que réside toute l'importance de l'action des jeunes et leurs intérêts pour la chose politique. Du fait que leur prise de conscience du danger qui guette le pays, et qui se transforme peu à peu en translation de la rue aux institutions, pourrait constituer une barrière infranchissable aux appétits voraces des détracteurs de tous bords et dont les obédiences ne sont plus un secret pour personne.

D'autre part, cet engouement reflète, d'une façon incontestable, qu'au-delà des conditions de candidature qui favorisent cette tendance, l'argument révélateur d'une volonté de l'Etat à changer le processus électoral et l'assainir des pratiques frauduleuses, est sans contexte le bannissement de l'argent sale de la politique et l'encouragement des jeunes à travers le financement et le soutien à leurs campagnes. En profondeur, cela dénote d'un retour progressif de la confiance et de la crédibilité pour les solutions proposées par l'Etat pour une sortie de crise, qui ne peut se faire sans la contribution d'un acteur et d'une force aussi importante que celle de la jeunesse algérienne.

D'autant plus que ce sursaut qui monte d'une frange de la société qui a été accablée et lassée par une sphère politique qui a brillé par son incompétence et son penchant maladif pour la spoliation des richesses du pays, semble vouloir donner du crédit aux nouvelles directions politiques et sociales prônées par les pouvoirs publics.

Ils veulent prendre les rênes du Parlement

Une volonté qui exprime également une reconnaissance d'une transparence dans la gestion des affaires du pays, même si les premiers mois ont été sacrifiés dans l'identification d'une forme de contre-révolution et une résistance au changement. toute cette synergie naissante, aura le mérite, une fois toutes les étapes constitutionnelles franchies, de mettre en place des bases solides, à même de constituer une relève de la classe politique, qui a douloureusement fait défaut sur la scène politique algériennes, et qui explique en partie la prise en otage du peuple , de sa volonté, et des idées , par la 3aissaba.

A.A.